الثاني من السبعينات . أما خلال الثمانيات ، فان المدير العام لمصلحة المياه يقدر العجز المتوقع بـ ٤٥٠ مليون متر مكعب .

ويبين الجدول التالي ، تقديرا لكميات المياه اللازمة للاستهلاك في عام ١٩٨٥ ، حسبما جاء في التقرير الذي قدمه الوفد « الاسرائيلي » الى مؤتمر التصحر والذي انعقد في نيروبي (كينيا) في أيلول ١٩٧٧ . وتتضح من هذا الجدول ضخامة العجز المتوقع في كمية المياه اللازمة بعد ان اتضح لنا بان الحد الاقصى للرصيد المائي المتوفر « لاسرائيل » في أواسط السبعينات بلغ نحو ١٧٠٠ مليون متر مكعب .

تقدير لكميات المياه المستهلكة عامي ١٩٧٤ و ١٩٨٥
(بالمليون متر مكعب)

	١٩٧٤	١٩٨٥
استهلاك المدن والصناعة	٤١٠	٧٠٠ ـ ٨٠٠
استهلاك الزراعة	١١٧٠	١١٧٠
خسائر وهدر	٦٠	١٣٠
المجموع	١٦٤٠	٢٠٠٠ ـ ٢١٠٠

Source : *Israel:s Report to the U.N. Conference on Desertifiction, Aug. 29 – Sept 9, 1977, Nairobi, Kenya.*

أما المشكلة المائية الثانية في « اسرائيل » ، فهي احتمال تسرب المياه المالحة الى الاحواض المائية في المناطق الوسطى والشمالية من البلاد . فقد تبين خلال السبعينات ان هنالك احتمالا لزحف جبهات مائية مالحة من اكثر من جهة نحو الاحواض المائية الرئيسية في منطقة رأس العين والسهول الشمالية . ويعتقد بأن الضخ الزائد من هذه الاحواض (بالاضافة الى النقص الشديد في ماء المطر في بعض المواسم) قد ساعد على ابراز هذه المشكلة . لذا ، فقد لجأت شركة مكوروت الى حقن الاحواض المائية في اواسط البلاد بكميات كبيرة من الماء الفائض في موسم الامطار الى باطن الارض ، من أجل اعادة منسوب المياه الجوفية الى مستوى يمنع تسرب المياه المالحة من الاحواض الغربية المجاورة

١ ـ ٥ : الحلول المحتملة لمشكلة نقص المياه في « اسرائيل » :

تبين الحقائق السابقة المتناقضات الرئيسية التي تحكم السياسة المائية في « اسرائيل » . فهي قد استغلت جميع ما يمكنها استغلاله من مواردها الخاصة ، الا ان احتياجاتها الحالية والمستقبلية تفرض عليها البحث عن كميات اضافية كبيرة من المياه ، وفيما يلي نبذة عن المصادر التي طرقت لتلافي العجز المنتظر :

١. البحث عن مصادر جديدة داخل حدود « اسرائيل » : وقد تبين لنا سابقا ان هذا الحل لا يوفر أية آفاق جديدة كون جميع مصادر المياه قد استنفد استغلالها .

٢. زرع الغيوم باملاح الفضة : اجريت في هذا المجال دراسات مكثفة ، وتبين في نهاية الامر

ان هذا الاسلوب غير فعال ونتائجه غير مضمونة ولا يمكن ان يساهم في حل المشكلة المائية « لاسرائيل » بشكل ملموس .

٣. تحلية مياه البحر باستخدام الطاقة الذرية : ومع انه يمكن التفكير في هذا الاسلوب لغرض توفير مياه الشرب ، على غرار المحطة التي اقيمت في ايلات والتي تزودها بنصف حاجتها من الماء ، الا ان ارتفاع كافة المياه المستخرجة بهذه الطريقة (نحو ٣٠ سنت للمتر المكعب) ، تجعل استخداما لاغراض الانتاج الزراعي غير عملي قبل اواخر هذا القرن ، بحسب رأي المدير السابق لمصلحة المياه في « اسرائيل » .

٤. تكرير مياه المجاري في المناطق المكتظة بالسكان : تتميز هذه الطريقة بانخفاض التكلفة نحو ٤ سنتات للمتر المكعب) . ولكنها من ناحية اخرى ، لا يمكن ان تكون مصدرا ذا قيمة فعلية قبل نهاية هذا القرن عندما تقدر كمية الماء المكررة من المجاري بـ ٣٢٥ مليون متر مكعب سنويا هذا ، بالاضافة الى ان المياه المستخرجة بهذه الطريقة تؤدي الى تعقيدات صحية تحد كثيرا من امكانية استخدامها على نطاق واسع .

٥. تطوير وسائل اكثر كفاءة في استعمال المياه : وينطبق هذا بشكل خاص على القطاع الزراعي الذي يستهلك نحو ٧٥٪ من الكمية الكلية . ومما يذكر بان ٨٧٪ من الارض المروية تستعمل في ريها الرشاشات ، في حين تستخدم أنابيب التنقيط على ١٠٪ من الارض المروية . وتتميز هذه الطرق بكفاءة عالية جدا الى درجة أن « اسرائيل » اصبحت تستغل ٩٨٪ من مواردها المائية القابلة للاستغلال . وقد ثبت أن كفاءة انابيب التنقيط تزيد بنحو الثلث عن الرشاشات . ولكن عملية استبدال الرشاشات بأنابيب التنقيط ، تتطلب امكانيات تمويلية وفنية ضخمة لا يمكن توفيرها خلال سنوات قليلة . لذا ، فان هذا الحل لا يعتبر ذا قيمة حاسمة في مواجهة مشكلة العجز في متطلبات « اسرائيل » المائية خلال الثمانيات .

٢ ـ العناصر الاساسية للسياسة المائية « الاسرائيلية » :

يمكن تلخيص الأسس الرئيسية التي تقوم عليها السياسة المائية « الاسرائيلية » بما يلي :

١ ـ تطوير كفاءة استغلال الموارد المائية المتيسرة الى اقصى مستوى ممكن .

٢. السعي للاستيلاء على موارد مائية جديدة خارج حدود فلسطين . وهنالك اكثر من اشارة عن نوايا « اسرائيل » الحقيقية بالنسبة لمياه الليطاني واليرموك .

٣. العمل على استغلال الموارد المائية المتيسرة في المناطق المحتلة ، وخاصة في الضفة الغربية ، ضمن خطة عامة تستهدف ما يلي :

أ) تقييد استغلال المواطنين العرب للمياه ضمن أضيق نطاق .

ب) تمكين المستوطنات من استنزاف اكبر كمية ممكنة من الرصيد المائي .

جـ) اتخاذ الاجراءات الكفيلة بضمان تسرب المياه الجوفية والسطحية الى المناطق الساحلية